

فهرس الموضوعات

15	مقدمة
20	المبحث الأول: «التجارة» موضوع القانون التجاري
21	الفرع الأول: تعريف التجارة
23	الفرع الثاني: خصائص النشاط التجاري
23	الفقرة الأولى: ميزة السرعة
23	الفقرة الثانية: ميزة الثقة
24	الفقرة الثالثة: ميزة الائتمان
24	الفقرة الرابعة: ميزة الشفافية
26	المبحث الثاني: مجال انطباق القانون التجاري
26	الفرع الأول: تحديد مجال النشاط التجاري
26	الفقرة الأولى: الطبيعة الثنائية لتحديد مجال انطباق القانون التجاري
27	(1) النظرية الموضوعية
27	(2) النظرية الذاتية
28	(3) البحث عن معيار موثوق
29	الفقرة الثانية: الأنشطة المستبعدة من مجال انطباق القانون التجاري
30	الفرع الثاني: علاقة القانون التجاري بمحيطه
30	الفقرة الأولى: علاقة القانون التجاري بالقانون المدني
31	(1) نظرية وحدة القانون الخاص
31	(2) نظرية «استقلالية» القانون التجاري
34	الفقرة الثانية: علاقة القانون التجاري بالعلوم الاقتصادية
35	المبحث الثالث: تطور القانون التجاري
35	الفرع الأول: ظهور القانون التجاري
36	الفرع الثاني: آفاق تطور القانون التجاري
36	الفقرة الأولى: تأثير الاختيارات الاقتصادية على القانون التجاري
37	الفقرة الثانية: تأثير الاختيارات الاقتصادية على تجديد القانون التجاري

38	المبحث الرابع: مصادر القانون التجاري
38	الفرع الأول: المصادر الداخلية
39	الفقرة الأولى: التشريع كمصدر رئيسي للقانون التجاري
39	(1) المجالات القانونية
40	(2) القوانين الخاصة
41	الفقرة الثانية: العرف كمصدر تاريخي للقانون التجاري
42	الفقرة الثالثة: الفقه وفقه القضاء
43	الفرع الثاني: المصادر الدولية
43	الفقرة الأولى: المعاهدات المتعلقة بالتجارة الدولية
44	الفقرة الثانية: المعاهدات المندمجة في القانون الوطني

45 الجزء الأول الإطار العام للقانون التجاري

49 القسم الأول الأعمال التجارية

53	الفصل الأول: معيار الأعمال التجارية
54	المبحث الأول: تعدد معايير الأعمال التجارية
54	الفرع الأول: المعايير الاقتصادية
54	الفقرة الأولى: معيار المضاربة
55	الفقرة الثانية: معيار التداول
56	الفرع الثاني: المعايير القانونية
56	الفقرة الأولى: معيار السبب (الدافع)
57	الفقرة الثانية: معيار المؤسسة الاقتصادية
58	المبحث الثاني: الأعمال ذات الطبيعة المختلطة
58	الفرع الأول: الوضعية المنشأة للعمل ذي الطبيعة المختلطة
59	الفرع الثاني: النظام القانوني للعمل ذي الطبيعة المختلطة
59	الفقرة الأولى: الإثبات
60	الفقرة الثانية: التضامن

60	الفقرة الثالثة: نسبة الفائدة
61	الفصل الثاني: أصناف الأعمال التجارية
61	المبحث الأول: الأعمال التجارية بطبيعتها
62	الفرع الأول: أقسام الأعمال التجارية بطبيعتها
62	الفقرة الأولى: أعمال الإنتاج
62	الفقرة الثانية: أعمال التداول
63	الفقرة الثالثة: أعمال المضاربة
64	الفقرة الرابعة: أعمال التوسط
64	الفرع الثاني: استعراض الأعمال التجارية بطبيعتها الواردة بالفصل 2 من المجلة التجارية
64	الفقرة الأولى: محتوى التعداد
65	1) الأعمال المنجزة في إطار مؤسسة اقتصادية
65	أ) استخراج المواد الأولية
66	ب) صنع المواد وتحويلها
66	ت) الانتصاب لحفظ الودائع بالمخازن العمومية أو القيام على إدارتها
67	ث) نقل المكاسب والأشخاص برا وبحرا وجوا
67	ج) عمليات التأمين البري والبحري والجوي على اختلاف أوضاعها
67	ح) عمليات الصرف والمصارف والبورصة
68	خ) استغلال وكالات للقيام بشؤون العموم
69	د) استغلال منشآت الملاهي العمومية
69	ذ) استغلال منشآت الإشهار والطباعة والأخبار والأنباء أو الإرشادات ونقلها
70	2) الأعمال الفردية
70	أ) شراء المكاسب وبيعها وتأجيرها
70	ب) عمليات التوسط والسمسة
71	الفقرة الثانية: طبيعة التعداد
72	المبحث الثاني: الأعمال التجارية بتحديد تشريعي
72	الفرع الأول: الأعمال التجارية بالشكل

72	الفقرة الأولى: الكميالة
73	الفقرة الثانية: الشركات التجارية بالشكل
74	الفقرة الثالثة: رهن المعدات
75	الفرع الثاني: الأعمال التجارية بالتبعية
75	الفقرة الأولى: شرط صفة التاجر
76	الفقرة الثانية: الارتباط بالنشاط التجاري للتاجر
79	الفصل الثالث: النظام القانوني للأعمال التجارية
79	المبحث الأول: الترابط بين الأعمال التجارية والتاجر
79	الفرع الأول: علاقة الأعمال التجارية باكتساب صفة التاجر
80	الفرع الثاني: علاقة التاجر بإكساء بعض الأعمال بالصفة التجارية
81	المبحث الثاني: خصائص النظام القانوني للأعمال التجارية
81	الفرع الأول: الإثبات
82	الفرع الثاني: التضامن بين المدينين
82	الفرع الثالث: الاختصاص القضائي

القسم الثاني التاجر

85

89	الفصل الأول: اكتساب صفة التاجر
89	المبحث الأول: الشروط الموضوعية
89	الفرع الأول: ممارسة نشاط تجاري
90	الفقرة الأولى: مجال النشاط التجاري
90	الفقرة الثانية: مجالات النشاط المستبعدة
91	(1) الأنشطة الفلاحية
91	أ) النشاط الفلاحي التقليدي
92	ب) النشاط الفلاحي المعتمد على وسائل التجارة
93	(2) الأنشطة الحرفية
95	(3) أنشطة المهن الحرة
97	الفرع الثاني: طبيعة ممارسة النشاط التجاري

97	الفقرة الأولى: الطبيعة الاعتيادية لممارسة الأعمال التجارية
98	الفقرة الثانية: ارتباط ممارسة الأعمال التجارية بغاية تحقيق الكسب
99	الفرع الثالث: ممارسة النشاط التجاري باسمه وحسابه
99	الفقرة الأولى: مدلول الشرط
100	الفقرة الثانية: وضعية الشخص المستتر
100	المبحث الثاني: الشروط الذاتية
101	الفرع الأول: شرط الأهلية
102	الفقرة الأولى: انحسار الفرق بين الأهلية المدنية والأهلية التجارية
103	الفقرة الثانية: ضوابط الأهلية
103	(1) الأهلية التجارية الكاملة
103	(2) عوارض الأهلية
104	(3) جزاء غياب شرط الأهلية
105	الفرع الثاني: شرط الكفاءة
105	الفقرة الأولى: اشتراط كفاءة معينة
105	الفقرة الثانية: اشتراط ترخيص من السلط المختصة
106	المبحث الثالث: التحديد التشريعي لصفة التاجر
106	الفرع الأول: إسناد صفة التاجر للشركة
107	الفرع الثاني: إسناد صفة التاجر للشريك
108	الفرع الثالث: إسناد صفة التاجر للمسير
109	الفرع الرابع: إسناد صفة التاجر للمتعاقد
111	الفصل الثاني: النظام القانوني للتاجر
111	المبحث الأول: ميزات القانون التجاري
111	الفرع الأول: نظام الإجراءات الجماعية
112	الفقرة الأولى: إجراءات الإنقاذ
113	الفقرة الثانية: التفليس
114	الفرع الثاني: خصوصية المنازعات التجارية
114	الفقرة الأولى: الجهاز القضائي

114	1 (الدوائر التجارية
114	أ) نطاق نظر الدوائر التجارية
116	ب) آليات نظر الدوائر التجارية
116	ب ₁) الصلح
117	ب ₂) الحكم وفق قواعد العدل والإنصاف
118	2) الهيئات التعديلية
119	الفقرة الثانية: التحكيم
120	المبحث الثاني: الالتزامات المحمولة على التاجر
121	الفرع الأول: التسجيل بالسجل الوطني للمؤسسات
121	الفقرة الأولى: مكانة السجل الوطني للمؤسسات
121	1) تطور تنظيم السجل الوطني للمؤسسات
122	2) وظيفة السجل الوطني للمؤسسات
122	أ) تحقيق الشفافية
123	ب) تجميع المعلومات والبيانات
125	ج) وضع المعلومات على ذمة العموم
125	الفقرة الثانية: مراحل التسجيل
126	1) طلب التسجيل
127	2) التحيين
128	3) التشطيب
128	4) الطعن في القرارات الصادرة عن المركز
129	الفقرة الثالثة: الآثار القانونية للتسجيل
129	1) إثبات صفة التاجر
129	2) المعارضة بمضمون التسجيل
130	الفرع الثاني: مسك محاسبة قانونية
130	الفقرة الأولى: فوائد مسك المحاسبة
131	الفقرة الثانية: ضوابط مسك المحاسبة
131	1) الدفاتر الواجب مسكها

- 131 ضوابط مسك الدفاتر (2)
- 131 الفقرة الثالثة: استعمال المحاسبة للإثبات
- 132 شروط استعمال المحاسبة للإثبات (1)
- 132 أوجه استعمال المحاسبة في الإثبات (2)
- 133 أ) الاطلاع على المحاسبة
- 133 ب) تقديم المحاسبة

القسم الثالث 135 الأصل التجاري

- 139 الفصل الأول: نشأة الأصل التجاري
- 139 المبحث الأول: تكوين الأصل التجاري
- 139 الفرع الأول: ضوابط تكوين الأصل التجاري
- 140 الفقرة الأولى: طبيعة مكونات الأصل التجاري
- 140 (1) الطبيعة المنقولة لعناصر الأصل التجاري
- 141 (2) ارتباط العناصر بالنشاط التجاري
- 141 الفقرة الثانية: دور التاجر في تكوين الأصل التجاري
- 141 (1) تخصيص عناصر الأصل التجاري لممارسة التجارة
- 142 (2) لزوم عناصر الأصل التجاري لممارسة النشاط التجاري
- 143 الفرع الثاني: استعراض عناصر الأصل التجاري
- 144 الفقرة الأولى: العناصر المادية
- 144 (1) السلع
- 144 (2) المعدات والآلات
- 145 الفقرة الثانية: العناصر غير المادية
- 145 (1) الحرفاء
- 147 أ) الصفة الحقيقية للحرفاء
- 147 ب) الصفة الشخصية للحرفاء
- 150 ج) الصفة الشرعية للحرفاء
- 151 (2) حق تجديد الكراء

151 حقوق الملكية الفكرية	(3)
152 الاسم التجاري وعنوان المحل	(أ)
153 براءات الاختراع	(ب)
153 علامات المعمل والأشكال والنماذج	(ج)
153 حقوق الملكية الأدبية والفنية	(د)
154 التراخيص الإدارية	(4)
154 الفقرة الثالثة: العناصر المقصية	
155 إقصاء العقارات	(1)
155 إقصاء الديون والعقود	(2)
155 إقصاء الدفاتر التجارية	(3)
156 المبحث الثاني: النظام القانوني للأصل التجاري	
156 الفرع الأول: الطبيعة القانونية للأصل التجاري	
156 الفقرة الأولى: الاختلاف في تحديد الطبيعة القانونية للأصل التجاري	
157 الأصل التجاري وحدة قانونية	(1)
157 الأصل التجاري وحدة واقعية	(2)
158 الفقرة الثانية: الأصل التجاري منقول لامادي	
160 الفرع الثاني: الملامح الرئيسية للنظام القانوني للأصل التجاري	
160 الفقرة الأولى: حماية الأصل التجاري	
161 الفقرة الثانية: حماية المتعاملين في الأصل التجاري	
163 الفصل الثاني: حماية الأصل التجاري	
163 المبحث الأول: حماية استمرار الاستغلال: حق تجديد الكراء	
164 الفرع الأول: قانون الأكرية التجارية	
164 الفقرة الأولى: إصدار القانون	
164 مخاطر تطبيق قانون الأكرية المدني	(1)
165 مواضع اختلاف قانون الأكرية التجارية عن الأكرية المدنية	(2)
166 الفقرة الثانية: نطاق انطباق القانون	
167 محل العقد	(1)

168	(2) طبيعة العقد
168	(3) أطراف العقد
169	الفقرة الثالثة: شروط انطباق القانون
169	(1) الشرط المتعلق بالرابطة التعاقدية
169	(2) الشرط المتعلق بصفة المنتفع
170	(أ) التطبيق القضائي لتوسيع مجال انطباق قانون الأكرية التجارية
171	(ب) الترشيد الضروري لتوسيع مجال انطباق قانون الأكرية التجارية
175	(3) شرط المدة
176	الفرع الثاني: حق تجديد الكراء
176	الفقرة الأولى: مضمون حق تجديد الكراء
177	الفقرة الثانية: تفعيل حق تجديد الكراء
177	(1) التفعيل بمبادرة من مالك العقار
178	(أ) الشروط الشكلية للتنبيه
180	(ب) الآثار القانونية للتنبيه
181	(2) التفعيل بمبادرة من مالك الأصل التجاري
181	(أ) طلب التجديد
182	(ب) رد مالك العقار على طلب التجديد
183	الفقرة الثالثة: رفض تجديد الكراء
183	(1) الرفض مع دفع الغرامة
184	(أ) الرفض المجرد المرتب لغرامة الحرمان
185	(ب) الرفض المبرر المرتب للغرامة التعويضية
186	(ب ₁) الاسترجاع للسكنى
187	(ب ₂) الاسترجاع لإضافة علو
187	(ب ₃) الاسترجاع لإعادة البناء
189	(ج) حق الرجوع في قرار رفض تجديد الكراء
190	(2) رفض التجديد دون دفع غرامة
191	(أ) وضعية المحل الآيل للسقوط

191	ب) وضعية السبب الشرعي
192	ج) الحصول على فسخ العقد
197	الفرع الثالث: التغييرات المتعلقة بعقد الكراء
197	الفقرة الأولى: مراجعة معين الكراء
198	1) شروط مراجعة معين الكراء
198	2) إجراءات مراجعة معين الكراء
198	أ) المراجعة غير المباشرة لمعين الكراء
199	ب) المراجعة المباشرة لمعين الكراء
201	الفقرة الثانية: التفويت في العقار
201	الفقرة الثالثة: الكراء الثاني
202	الفقرة الرابعة: إحالة عقد الكراء
202	المبحث الثاني: حماية حقوق الملكية الفكرية
204	الفرع الأول: الإطار العام لحقوق الملكية الفكرية
204	الفقرة الأولى: الأساس الواقعي لظهور حقوق الملكية الفكرية
205	الفقرة الثانية: الطبيعة القانونية لحقوق الملكية الفكرية
206	1) الملكية الفكرية مال قابل للتملك
206	2) الطبيعة القانونية للملكية الفكرية
207	الفرع الثاني: موضوع حقوق الملكية الفكرية
207	الفقرة الأولى: حقوق الملكية الأدبية والفنية
207	1) موضوع الملكية الأدبية والفنية
207	أ) صفة الابتكار
208	ب) الشكل
210	2) الحماية القانونية للملكية الأدبية والفنية
210	أ) حقوق المؤلف
210	1) الحقوق المادية الأدبية
211	2) الحقوق المادية الأدبية
212	ب) الحقوق المجاورة لحقوق المؤلف

- 212 أصحاب الحقوق المجاورة لحقوق المؤلف ب₁
- 213 مكونات الحقوق المجاورة لحقوق المؤلف ب₂
- 214 الفقرة الثانية: الحقوق المتعلقة ببراءات الاختراع
- 214 (1) موضوع براءة الاختراع
- 215 (2) إجراءات الحصول على براءة الاختراع
- 216 (أ) إيداع المطلب
- 216 (ب) فحص المطلب
- 217 (ج) منح البراءة
- 218 (3) حقوق صاحب براءة الاختراع
- 219 الفقرة الثالثة: الرسوم والنماذج الصناعية
- 219 (1) مواصفات الرسم أو النموذج القابل للحماية
- 219 (2) إجراءات الحصول على حماية الرسوم والنماذج الصناعية
- 220 (3) الحقوق المترتبة عن الحماية الرسوم والنماذج الصناعية
- 220 الفقرة الرابعة: علامات الصنع والتجارة والخدمات
- 221 (1) مواصفات العلامة القابلة للحماية
- 222 (2) إجراءات الحصول على الحماية
- 222 (3) الحقوق المترتبة لصاحب العلامة
- 223 الفرع الثالث: تفعيل حماية حقوق الملكية الفكرية
- 223 الفقرة الأولى: تفعيل الحماية بضمأن حق الاستغلال
- 224 (1) إحالة حقوق الملكية الفكرية
- 224 (2) الترخيص في استغلال حقوق الملكية الفكرية
- 225 الفقرة الثانية: تفعيل الحماية من خلال دعاوى المسؤولية
- 225 (1) المسؤولية الجزائية
- 225 (أ) جريمة التقليد
- 226 (ب) تجريم التعدي على حقوق الملكية الأدبية والفنية
- 226 (2) المسؤولية المدنية
- 227 المبحث الثالث: التصدي للمنافسة غير المشروعة
- 227 الفرع الأول: دعوى المنافسة غير المشروعة

- 227 الفقرة الأولى: الأساس القانوني لدعوى المنافسة غير المشروعة
- 228 الفقرة الثانية: التطبيق العملي لدعوى المنافسة غير المشروعة
- 228 (1) المنافسة غير المشروعة والمنافسة الممنوعة
- 229 (2) الجهة القضائية المختصة بالنظر في دعوى المنافسة غير المشروعة
- 230 (3) التوسع القضائي في دعوى المنافسة غير المشروعة
- 231 الفرع الثاني: حماية حرفاء الأصل التجاري
- 231 الفقرة الأولى: معيار الخطأ في المنافسة غير المشروعة
- 232 الفقرة الثانية: طبيعة التعداد الوارد بالفصل 92 من م. ا.ع.
- 235 الفصل الثالث: العقود المتعلقة بالأصل التجاري
- 236 المبحث الأول: بيع الأصل التجاري
- 236 الفرع الأول: الإطار القانوني لعقد بيع الأصل التجاري
- 236 الفقرة الأولى: تكوين عقد بيع الأصل التجاري
- 237 (1) الكتب
- 239 (2) الإشهار
- 239 أ) الإيداع
- 240 ب) الإشهار بالجريدة اليومية
- 240 ج) الإشهار بالرائد الرسمي
- 241 د) الإشهار بالسجل الوطني للمؤسسات
- 243 الفقرة الثانية: آثار بيع الأصل التجاري
- 243 (1) الحقوق والالتزامات العامة لعقد البيع
- 243 (2) الحقوق والالتزامات الخاصة بطبيعة المبيع
- 244 الفرع الثاني: حماية الأطراف المرتبطة بالأصل التجاري
- 244 الفقرة الأولى: حماية الغير المتعامل في الأصل التجاري
- 244 (1) حماية دائني الأصل التجاري
- 245 أ) الاعتراض
- 248 ب) المزايدة بالسدس
- 249 (2) حماية الأجراء

250	الفقرة الثانية: حماية طرفي العقد
250	(1) حماية مشتري الأصل التجاري
250	(2) حماية بائع الأصل التجاري
251	(أ) امتياز بائع الأصل التجاري
252	(ب) دعوى الفسخ
255	المبحث الثاني: كراء الأصل التجاري
255	الفرع الأول: تكوين عقد كراء الأصل التجاري
256	الفقرة الأولى: موضوع الكراء
258	الفقرة الثانية: إشهار عقد الكراء
258	الفرع الثاني: الآثار القانونية لعقد كراء الأصل التجاري
258	الفقرة الأولى: الآثار المتعلقة بالأطراف
259	(1) الآثار المتعلقة بالمسوغ
259	(2) الآثار المتعلقة بالمتسوغ
260	(أ) اكتساب صفة التاجر
260	(ب) الالتزامات المحمولة على المتسوغ
261	الفقرة الثانية: الآثار المتعلقة بالغير
261	(1) الآثار المتعلقة بالدائنين
261	(أ) تضامن المسوغ مع المتسوغ
262	(ب) التوقي من انتقاص قيمة الأصل التجاري
263	(2) الآثار المتعلقة بالأجراء
263	الفرع الثالث: انتهاء عقد كراء الأصل التجاري
263	الفقرة الأولى: أسباب الإنهاء العامة
264	الفقرة الثانية: أسباب الإنهاء الخاصة
264	(1) التحجير على المتسوغ
264	(2) وفاة المتسوغ
264	الفقرة الثالثة: إشهار إنهاء العقد
265	المبحث الثالث: رهن الأصل التجاري

265	الفرع الأول: شروط تكوين رهن الأصل التجاري
266	الفقرة الأولى: موضوع الرهن
266	الفقرة الثانية: شكليات الرهن
266	(1) الكتب
267	(2) الإشهار
268	الفرع الثاني: الآثار القانونية لرهن الأصل التجاري
268	الفقرة الأولى: آثار الرهن بالنسبة إلى الدائن المرتهن
268	(1) حقوق الدائن المرتهن
268	(2) مخاطر الدائن المرتهن
269	أ) خطر تحول المنقولات إلى عقارات حكومية
270	ب) خطر فسخ عقد كراء المحل الذي يستغل فيه الأصل التجاري
270	ج) خطر انتقال الأصل التجاري
271	د) خطر تغيير نشاط الأصل التجاري
271	الفقرة الثانية: بيع الأصل التجاري
272	(1) حالات بيع الأصل التجاري
272	(2) تنفيذ البيع الجبري للأصل التجاري
273	أ) إجراءات البيع
274	ب) إعلام الدائنين
275	ج) رد فعل الدائنين
276	المبحث الرابع: المساهمة بالأصل التجاري في شركة تجارية
276	الفرع الأول: إنجاز المساهمة
276	الفقرة الأولى: أشكال المساهمة
276	(1) المساهمة على وجه التملك
277	(2) المساهمة على وجه الانتفاع
277	الفقرة الثانية: تقدير قيمة المساهمة
278	الفرع الثاني: الآثار القانونية للمساهمة
279	الفقرة الأولى: اكتساب صفة الشريك
280	الفقرة الثانية: حماية الدائنين

- 280 قيد الدين (1)
 280 آثار القيد (2)

283 الجزء الثاني
 أدوات النشاط التجاري

287 القسم الأول
 الأوراق التجارية

293 الباب الأول
 الكمبيالة

- 297 الفصل الأول: الإطار القانوني العام للكمبيالة
 297 المبحث الأول: وظائف الكمبيالة
 297 الفرع الأول: الوظيفة التاريخية للكمبيالة
 298 الفرع الثاني: الوظيفة الحديثة للكمبيالة
 299 المبحث الثاني: الطبيعة القانونية للكمبيالة
 300 المبحث الثالث: القانون المنظم للكمبيالة
 301 الفرع الأول: صرامة القانون الصرفي
 304 الفرع الثاني: الطابع الشكلي للقانون الصرفي
 307 الفصل الثاني: إنشاء الكمبيالة
 308 المبحث الأول: الشروط الأصلية
 308 الفرع الأول: الأهلية
 310 الفرع الثاني: الرضاء
 311 الفقرة الأولى: الساحب بالوكالة
 312 الفقرة الثانية: الساحب لحساب الغير
 313 الفرع الثالث: المحل
 313 الفرع الرابع: السبب
 314 الفقرة الأولى: السبب في الكمبيالة
 314 الفقرة الثانية: سندات المجاملة

314	1	تعريف سندات المجاملة
315	2	الأساس القانوني لبطان سندات المجاملة
316	3	الوضعية القانونية لسندات المجاملة
316	أ)	خطورة سندات المجاملة
317	ب)	الآثار القانونية لسندات المجاملة بين أطرافها
318		المبحث الثاني: الشروط الشكلية
318		الفرع الأول: اشتراط الكتب
318		الفقرة الأولى: الكتب
319		الفقرة الثانية: تعدد النسخ والنظائر
319	1)	تعدد النظائر
319	2)	تعدد النسخ
320		الفرع الثاني: محتويات الكتب
320		الفقرة الأولى: البيانات الوجوبية
323		الفقرة الثانية: جزاء الإخلال بالبيانات الوجوبية
324	1)	الاغترافات التشريعية
325	2)	تصحيح الكمبيالة
326	أ)	استبعاد التصحيح بالنسبة إلى البيانات الجوهرية
326	ب)	القبول المشروط بالنسبة إلى تصحيح البيانات غير الجوهرية
327		الفقرة الثالثة: البيانات الاختيارية
328	1)	البيانات الاختيارية المدرجة من قبل الساحب
331	2)	البيانات الاختيارية المدرجة من قبل المظهر والكفيل
332		المبحث الثالث: العلاقات القانونية المرتبطة بالكمبيالة
332		الفرع الأول: العلاقة بين الرابطة المصرفية والرابطة الأصلية
333		الفقرة الأولى: استقلالية الرابطة الأصلية عن الرابطة المصرفية
334		الفقرة الثانية: تبعية الرابطة الأصلية للرابطة المصرفية
335		الفرع الثاني: المؤونة
336		الفقرة الأولى: وجود المؤونة

336	1	خصائص المؤونة
337	2	شكل المؤونة
338		الفقرة الثانية: إثبات المؤونة
338	1	الإثبات المباشر
338	2	الإثبات غير المباشر
339		الفقرة الثالثة: ملكية المؤونة
341		الفصل الثالث: قبول الكميالة
342		المبحث الأول: تقديم الكميالة للقبول
342		الفرع الأول: وجوب العرض على القبول
342		الفقرة الأولى: الإلزام القانوني بعرض الكميالة على القبول
343		الفقرة الثانية: الإلزام الإرادي بعرض الكميالة على القبول
343		الفرع الثاني: منع عرض الكميالة للقبول
344		المبحث الثاني: قبول الكميالة
345		الفرع الأول: حدود حرية المسحوب عليه في القبول
346		الفرع الثاني: شكل القبول
347		الفرع الثالث: القبول بالتداخل
348		الفقرة الأولى: اشتراط القبول بالتداخل
348		الفقرة الثانية: الإطار الموضوعي للقبول بالتداخل
349		الفقرة الثالثة: الوضعية القانونية للمتداخل
350	1	تحديد شخص المتداخل
350	2	الالتزامات المحمولة على المتداخل
351		المبحث الثالث: الآثار القانونية للقبول
351		الفرع الأول: الالتزام الصرفي للمسحوب عليه
351		الفقرة الأولى: آثار القبول في إطار علاقة المسحوب عليه بالحامل
351		الفقرة الثانية: آثار القبول في إطار علاقة المسحوب عليه بالساحب
352		الفرع الثاني: رفض المسحوب عليه قبول الكميالة
355		الفصل الرابع: تداول الكميالة

355	المبحث الأول: التظهير الناقل للملكية
356	الفرع الأول: الشروط الأصلية
356	الفرع الثاني: الشروط الشكلية
357	الفقرة الأولى: شروط التظهير
357	(1) منع التظهير الجزئي
357	(2) منع التظهير المشروط
358	الفقرة الثانية: المستفيد من التظهير
359	الفقرة الثالثة: زمن التظهير
359	الفرع الثالث: آثار التظهير الناقل للملكية
359	الفقرة الأولى: انتقال حقوق المظهر للمظهر له
362	الفقرة الثانية: عدم المعارضة بالدفعات الشخصية
362	(1) مدلول المبدأ
363	(2) شروط تطبيق المبدأ
363	أ) الشروط المتعلقة بالحامل
365	ب) الشروط المتعلقة بالدفعات
366	المبحث الثاني: التظهير على وجه التوكيل
367	الفرع الأول: شروط التظهير التوكيلي
367	الفقرة الأولى: الشروط الأصلية
368	الفقرة الثانية: الشروط الشكلية
368	الفرع الثاني: آثار التظهير التوكيلي
369	المبحث الثالث: التظهير على وجه التوثقة
369	الفرع الأول: شروط التظهير على وجه التوثقة
369	الفقرة الأولى: الشروط الأصلية
370	الفقرة الثانية: الشروط الشكلية
370	الفرع الثاني: آثار التظهير على وجه التوثقة
373	الفصل الخامس: الكفالة في الكمبيالة
373	المبحث الأول: شروط صحة الكفالة المصرفية

373	الفرع الأول: الشروط الأصلية
374	الفرع الثاني: الشروط الشكلية
375	المبحث الثاني: آثار الكفالة المصرفية
376	الفرع الأول: الطبيعة المزدوجة للكفالة المصرفية
376	الفقرة الأولى: الطبيعة التبعية للالتزام الكفيل المصرفي
378	الفقرة الثانية: آثار الكفالة المصرفية في علاقة الكفيل بالمدين المكفول
378	الفرع الثاني: آثار الكفالة المصرفية
378	الفقرة الأولى: آثار الكفالة المصرفية في علاقة الكفيل بالحامل
378	الفقرة الثانية: آثار الكفالة المصرفية في علاقة الكفيل بالمدين المكفول
381	الفصل السادس: الوفاء بالكمبيالة
381	المبحث الأول: تقديم الكمبيالة للوفاء
381	الفرع الأول: الآثار القانونية لعدم تقديم الكمبيالة للوفاء
382	الفرع الثاني: مبدأ عدم الاعتراض على الوفاء
383	المبحث الثاني: الوفاء بالكمبيالة
384	الفرع الأول: التثبت المتعلق بالسند
385	الفرع الثاني: إثبات واقعة الخلاص
385	الفرع الثالث: الوفاء بالتداخل
386	الفقرة الأولى: إجراءات الوفاء بالتداخل
386	الفقرة الثانية: الآثار القانونية للوفاء بالتداخل
387	المبحث الثالث: الامتناع عن الوفاء
387	الفرع الأول: إثبات واقعة الامتناع عن الوفاء
387	الفقرة الأولى: طريقة الإثبات
388	(1) الإعفاء من الاحتجاج
389	(2) تحرير الاحتجاج
390	الفقرة الثانية: آثار الاحتجاج
390	الفرع الثاني: دعاوى الحامل
391	الفقرة الأولى: المدينون المعرضون للدعوى المصرفية

- 392 الفقرة الثانية: سقوط حق التداعي الصرفي للحامل
- 392 (1) إهمال الحامل
- 393 (2) سقوط الحق بمرور الزمن

395 الباب الثاني
السند للأمر

- 399 الفصل الأول: إنشاء السند للأمر
- 399 المبحث الأول: الشروط الأصلية
- 399 المبحث الثاني: الشروط الشكلية
- 400 الفرع الأول: البيانات الوجوبية
- 401 الفرع الثاني: جزاء غياب البيانات الوجوبية
- 402 الفقرة الأولى: الجزاء المبدئي: البطلان
- 402 الفقرة الثانية: الاستثناء: الإسعاف
- 403 الفرع الثالث: البيانات الاختيارية
- 405 الفصل الثاني: تداول السند للأمر
- 407 الفصل الثالث: الوفاء بالسند للأمر
- 407 المبحث الأول: ضمانات الوفاء بالسند
- 407 الفرع الأول: غياب ضمانات المؤونة
- 408 الفرع الثاني: إمكانية الضمان بالكفالة
- 408 المبحث الثاني: تنفيذ الوفاء بالسند
- 409 الفرع الأول: الوفاء المبرئ للذمة
- 410 الفرع الثاني: الامتناع عن الوفاء
- 410 الفقرة الأولى: إثبات الامتناع عن الوفاء
- 411 الفقرة الثانية: آثار الامتناع عن الوفاء
- 412 المبحث الثالث: دعاوى الحامل
- 412 الفرع الأول: فقدان الحق في التداعي الصرفي بموجب الإهمال

- 413 الفرع الثاني: فقدان الحق في التداعي الصرفي بموجب التقادم المسقط
- 414 الفرع الثالث: الحق في التداعي المدني

الباب الثالث الشيك

415

- 419 الفصل الأول: إنشاء الشيك
- 419 المبحث الأول: الشروط الأصلية
- 419 الفرع الأول: الساحب
- 420 الفرع الثاني: المسحوب عليه
- 421 الفرع الثالث: المستفيد
- 421 المبحث الثاني: الشروط الشكلية
- 421 الفرع الأول: البيانات الوجوبية
- 422 الفرع الثاني: جزاء غياب البيانات الوجوبية
- 422 الفقرة الأولى: جزاء البطلان
- 423 الفقرة الثانية: استثناءات جزاء البطلان
- 423 المبحث الثالث: أصناف الشيك
- 424 الفرع الأول: أصناف الشيك بحسب طبيعة المسحوب عليه
- 424 الفرع الثاني: أصناف الشيك بحسب طرق وضمائم الخلاص
- 427 الفصل الثاني: المؤونة في الشيك
- 427 المبحث الأول: تعريف المؤونة في الشيك
- 428 المبحث الثاني: خصائص المؤونة في الشيك
- 428 الفرع الأول: خاصية سبقها لإصدار الشيك
- 429 الفرع الثاني: خاصية كفاية المؤونة
- 429 الفرع الثالث: خاصية خلو المؤونة من القيود
- 429 المبحث الثالث: غياب المؤونة في الشيك
- 430 الفرع الأول: جريمة إصدار شيك بدون رصيد
- 431 الفقرة الأولى: الركن الشرعي للجريمة

431	الفقرة الثانية: الركن المادي للجريمة
433	الفقرة الثالثة: الركن المعنوي للجريمة
433	الفرع الثاني: جريمة استرجاع الرصيد
434	الفرع الثالث: جريمة تحجير الدفع على المسحوب عليه
435	الفصل الثالث: الوفاء بالشيك
435	المبحث الأول: تقديم الشيك للخلاص
436	المبحث الثاني: التزامات المسحوب عليه
437	المبحث الثالث: دعاوى الحامل

القسم الثاني العقود التجارية

439

443	الفصل الأول: خصوصية العقود التجارية
443	المبحث الأول: تحديد مفهوم العقد التجاري
444	الفرع الأول: المعيار الذاتي
444	الفقرة الأولى: مضمون المعيار
445	الفقرة الثانية: نقد المعيار
446	الفرع الثاني: المعيار الموضوعي
446	الفقرة الأولى: مضمون المعيار
447	الفقرة الثانية: نقد المعيار
447	الفرع الثالث: المعيار الجامع
448	الفقرة الأولى: اعتماد جمع المعيارين الذاتي والموضوعي
448	الفقرة الثانية: اعتماد التقسيم المتعلق بالأعمال التجارية
449	(1) العقود التجارية بطبيعتها
449	(2) العقود التجارية بتحديد من المشرع
450	(3) العقود التجارية بالتبعية
450	(4) العقود المختلطة
450	المبحث الثاني: النظام القانوني للعقود التجارية
451	الفرع الأول: مصادر القواعد القانونية المنطبقة على العقود التجارية

- 451 الفقرة الأولى: خضوع العقود التجارية للمجلة التجارية
- 452 الفقرة الثانية: خضوع العقود التجارية لمجلة الالتزامات والعقود
- 453 الفقرة الثالثة: خضوع العقود التجارية للأعراف التجارية
- 454 الفرع الثاني: قواعد الإثبات المنطبقة على العقود التجارية
- 454 الفقرة الأولى: مبدأ حرية الإثبات
- 455 الفقرة الثانية: محدودية الإضافة
- 456 الفرع الثالث: استكمال عناصر النظام القانوني للعقود التجارية
- 456 الفقرة الأولى: خصوصية تكوين العقود التجارية
- 456 (1) الطابع الشكلي للعقود التجارية
- 457 (2) خصوصية التعبير عن الإرادة في العقود التجارية
- 457 الفقرة الثانية: خصوصية تنفيذ العقود التجارية
- 458 الفقرة الثالثة: اختصاص النظر في المنازعات المتعلقة بالعقود التجارية
- 458 (1) عدم الاختصاص المبدئي للدوائر التجارية
- 459 (2) الاختصاص الاستثنائي للدوائر التجارية
- 461 الفصل الثاني: أصناف العقود التجارية
- 461 المبحث الأول: العقود التجارية الواردة بالمجلة التجارية
- 462 الفرع الأول: العقود المبنية على الوساطة
- 462 الفقرة الأولى: عقد وساطة العملاء
- 463 (1) تكوين عقد وساطة العملاء
- 464 (2) الآثار القانونية لعقد وساطة العملاء
- 465 (أ) الآثار في إطار علاقة الموكل بالوسيط
- 465 (1أ) التزامات الوسيط (العميل)
- 467 (2أ) التزامات الموكل
- 467 (ب) الآثار في إطار علاقة الوسيط بالغير
- 467 (ج) الآثار في إطار علاقة الموكل بالغير
- 468 الفقرة الثانية: عقد السمسرة

- 468 (1) تكوين عقد السمسرة
- 469 (2) الآثار القانونية المترتبة عن عقد السمسرة
- 469 (أ) استحقاق السمسار للأجرة
- 469 (ب) مسؤولية السمسار
- 470 الفقرة الثالثة: عقد الوكالة التجارية
- 470 (1) خصائص عقد الوكالة التجارية
- 471 (2) الآثار القانونية لعقد الوكالة التجارية
- 472 الفرع الثاني: العقود الممثلة لآليات عمل التاجر
- 473 الفقرة الأولى: عقد الرهن التجاري
- 473 (1) تكوين عقد الرهن التجاري
- 475 (2) الآثار القانونية لعقد الرهن التجاري
- 475 (أ) المرحلة السابقة لتنفيذ الرهن
- 475 (ب) مرحلة التنفيذ على الرهن
- 476 الفقرة الثانية: عقد النقل
- 477 (1) نقل الأشياء
- 478 (أ) التزامات وحقوق المرسل والمرسل إليه
- 479 (ب) مسؤولية الناقل
- 481 (2) نقل الأشخاص
- 481 (أ) النصوص ذات الطبيعة العامة
- 482 (ب) النصوص ذات الطبيعة الخاصة
- 483 (3) عقود النقل البحري
- 483 (أ) مشاركة إيجار السفينة
- 484 (1أ) أنواع المشاركات
- 485 (2أ) حقوق وواجبات المؤجر والمستأجر
- 486 (ب) عقد النقل بوثيقة شحن
- 487 (1ب) وظيفة وثيقة الشحن
- 488 (2ب) طبيعة وثيقة الشحن

489	الفقرة الثالثة: عقد الحساب الجاري
490	(1) خصائص الحساب الجاري
490	(أ) العنصر المعنوي لقيام الحساب الجاري
491	(ب) العنصر المادي لقيام الحساب الجاري
492	(2) آليات عمل الحساب الجاري
492	(أ) تحول الدفعة إلى فصل من فصول الحساب الجاري
493	(ب) تحول الدفعة إلى فاضل وفتي للحساب الجاري
494	(3) قفل الحساب الجاري
494	(أ) أسباب قفل الحساب الجاري
495	(1) الأسباب الإرادية
495	(2) الأسباب غير الإرادية
496	(ب) آثار قفل الحساب الجاري
497	الفرع الثالث: العقود المتعلقة بالنشاط البنكي
497	الفقرة الأولى: عقد الوديعة المصرفية
498	(1) خصائص عقد الوديعة المصرفية
500	(2) النظام القانوني لعقد الوديعة المصرفية
500	الفقرة الثانية: عقد كراء الصناديق الحديدية
501	(1) خصائص عقد كراء الصناديق الحديدية
502	(2) النظام القانوني لعقد كراء الصناديق الحديدية
502	(أ) التزامات البنك
503	(ب) وضعية الحريف
503	(ج) حقوق الغير
504	الفقرة الثالثة: عقد القرض
505	(1) عقد فتح الاعتماد
505	(أ) طبيعة عقد فتح الاعتماد
505	(ب) إنهاء عقد فتح الاعتماد
507	(2) عقد الاعتماد الموثق

507	أ) إبرام عقد الاعتماد الموثق
509	ب) تنفيذ عقد الاعتماد الموثق
509	الفقرة الرابعة: عقد الخصم
510	1) حقوق الحريف
511	2) حقوق البنك
511	أ) ضمانات البنك المستمدة من السند
512	ب) ضمانات البنك المستمدة من آلية الحساب الجاري
514	المبحث الثاني: العقود التجارية الحديثة
514	الفرع الأول: عقود الشراكة
514	الفقرة الأولى: موضوع عقد الشراكة
515	الفقرة الثانية: النظام القانوني لعقد الشراكة
516	الفرع الثاني: عقود التوزيع
517	الفقرة الأولى: عقد الامتياز
517	1) مراحل تقنين عقد الامتياز
518	2) النظام القانوني لعقد الامتياز
520	الفقرة الثانية: عقد الاستغلال تحت التسمية الأصلية
521	الفرع الثالث: عقود التمويل
521	الفقرة الأولى: عقد الإيجار المالي
522	الفقرة الثانية: عقد إدارة القروض
523	الفقرة الثالثة: عقود الصيرفة الإسلامية
525	1) عقد المرابحة
526	2) عقد الاستصناع
527	3) عقد الإيجار مع خيار التمليك
528	4) عقد السلم

531

الجزء الثالث
الضوابط القانونية للنشاط التجاري

535

القسم الأول
التنظيم القانوني للمنافسة

- 539 الفصل الأول: مبدأ حرية المبادرة الاقتصادية
- 539 المبحث الأول: تكريس المبدأ
- 539 الفرع الأول: تطور التفاعل التشريعي مع المبدأ
- 539 الفقرة الأولى: التكريس غير المباشر
- 541 الفقرة الثانية: التكريس المباشر
- 541 (1) بداية التكريس المباشر
- 542 (2) التوسع في التكريس المباشر
- 543 الفرع الثاني: حدود المبدأ
- 544 الفقرة الأولى: الحدود التقليدية للمبدأ
- 544 (1) الحدود المتعلقة بالأشخاص
- 545 (2) الحدود المتعلقة بالنشاط
- 545 (3) الحدود ذات الطبيعة التعاقدية
- 545 الفقرة الثانية: الحدود المرتبطة بالسوق التنافسية
- 546 المبحث الثاني: طبيعة مبدأ حرية المبادرة الاقتصادية
- 546 الفرع الأول: الطبيعة التوجيهية للمبدأ
- 547 الفقرة الأولى: اعتبار المبدأ من قبيل الأولوية الوطنية
- 547 الفقرة الثانية: إرساء ثقافة المبادرة الاقتصادية
- 548 الفرع الثاني: النتائج القانونية للطبيعة التوجيهية للمبدأ
- 548 الفقرة الأولى: تأثير طبيعة المبدأ على المشرع
- 549 الفقرة الثانية: تأثير طبيعة المبدأ على المنازعات
- 551 الفصل الثاني: الرقابة على المنافسة
- 551 المبحث الأول: الهيئات الرقابية
- 552 الفرع الأول: مجلس المنافسة

552	الفقرة الأولى: النظام القانوني لمجلس المنافسة
552	(1) تنظيم مجلس المنافسة
553	(أ) تركيبة مجلس المنافسة
554	(ب) الموارد المالية لمجلس المنافسة
555	(2) الطبيعة القانونية لمجلس المنافسة
556	الفقرة الثانية: سلطات مجلس المنافسة
556	(1) السلطة القضائية لمجلس المنافسة
556	(أ) الخصوصية على مستوى موضوع الوظيفة القضائية
558	(ب) الخصوصية على المستوى الإجرائي
560	(2) السلطة الاستشارية لمجلس المنافسة
560	(أ) الاستشارة الوجوبية
561	(ب) الاستشارة الاختيارية
562	(ج) القيمة القانوني للآراء الاستشارية لمجلس المنافسة
562	الفرع الثاني: الهيئات الرقابية القطاعية
562	الفقرة الأولى: هيئة السوق المالية
563	الفقرة الثانية: الهيئة الوطنية للاتصالات
564	الفقرة الثالثة: الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري
565	المبحث الثاني: الرقابة على هيكلية السوق
565	الفرع الأول: مفهوم التركيز الاقتصادي
565	الفقرة الأولى: تعريف التركيز الاقتصادي
566	(1) الغاية من التركيز الاقتصادي
566	(2) الوسيلة القانونية لتحقيق التركيز الاقتصادي
567	الفقرة الثانية: آليات التركيز الاقتصادي
567	(1) الاندماج
567	(2) السيطرة
568	الفرع الثاني: رقابة مجلس المنافسة على التركيز الاقتصادي
569	الفقرة الأولى: عرض مشروع التركيز الاقتصادي على الوزير المكلف بالتجارة

569	الفقرة الثانية: اتخاذ القرار
570	(1) قرار الموافقة
570	(2) قرار الرفض
571	المبحث الثالث: الرقابة على سلوك المتنافسين
571	الفرع الأول: الممارسات المخلة بالمنافسة
571	الفقرة الأولى: التوافقات
573	الفقرة الثانية: الاستغلال المفرط لمركز هيمنة على السوق
573	الفقرة الثالثة: الاستغلال المفرط لوضع تبعية اقتصادية
574	الفقرة الرابعة: تطبيق أسعار مفرطة الانخفاض
575	الفرع الثاني: جزاء الممارسات المخلة بالمنافسة
575	الفقرة الأولى: الجزاء المدني
575	(1) البطلان
576	(2) التعويض
577	الفقرة الثانية: العقوبات
577	(1) العقوبة ذات الطابع الإداري
578	(2) العقوبة ذات الطابع الجزائي
578	الفقرة الثالثة: خصوصية نظام العقوبة
579	(1) سياسة الرأفة
579	أ) الغاية من سياسة الرأفة
580	ب) الإجراءات المتبعة
580	(2) الصلح الجزائي
581	أ) ميدان انطباق الصلح الجزائي
581	ب) إجراءات الصلح الجزائي
582	ج) الآثار القانونية للصلح الجزائي
582	الفرع الثالث: المنافسة غير المشروعة

589	الفصل الأول: ظهور قانون الاستهلاك
589	المبحث الأول: الإطار الموضوعي لقانون الاستهلاك
589	الفرع الأول: الجذور البعيدة لقانون الاستهلاك
590	الفرع الثاني: مجتمع الاستهلاك
590	الفقرة الأولى: ظهور حركة المستهلكين
591	الفقرة الثانية: ظهور بوادر الاهتمام التشريعي
591	المبحث الثاني: الإطار القانوني لقانون الاستهلاك
592	الفرع الأول: «قصور» القانون المدني
592	الفرع الثاني: تحديد مفهوم «المستهلك»
593	الفقرة الأولى: ظهور مفهوم «المستهلك»
593	(1) مفهوم المستهلك في العلوم الاقتصادية
594	(2) المفهوم القانوني للمستهلك
596	الفقرة الثانية: تحديد مفهوم «المهني المحترف»
597	المبحث الثالث: السياسة الحمائية للمستهلك
598	الفرع الأول: الحماية خارج قانون الاستهلاك
598	الفقرة الأولى: مواضع الحماية في القانون المدني
599	(1) التعبير الحقيقي عن الإرادة
599	(2) مرحلة تنفيذ العقد
600	الفقرة الثانية: مواضع الحماية في القانون الجزائري
600	(1) القانون الجزائري العام
600	أ) الجرائم المتعلقة بالأسعار
601	ب) جرائم الغش والتحويل
601	ج) جريمة استغلال وضعية الضعف والهشاشة
602	(2) النصوص الجزائية الخاصة
602	أ) الجرائم المتعلقة بالأسعار
603	ب) الجرائم المتعلقة بالبيع
604	ج) الجرائم المتعلقة بشروط البيع

- 604 الفرع الثاني: الحماية الخاصة في إطار قانون الاستهلاك
- 605 الفقرة الأولى: السعي لتحقيق التوازن العقدي
- 605 (1) اعتماد الشكلية
- 605 (أ) اشتراط الكتب
- 606 (ب) تحديد محتوى الكتب
- 607 (2) التصدي لتسلط المهنيين
- 608 الفقرة الثانية: السعي لتحقيق سلامة المستهلك
- 608 (1) إعلام المستهلك
- 608 (أ) الحق في الإعلام
- 609 (ب) الحق في التفكير
- 610 (ج) الحق في العدول
- 612 (2) سلامة المنتجات
- 612 (3) نزاهة المعاملات
- 612 (أ) الغش
- 613 (ب) الاعتداء والتعدي على المستهلك
- 615 الفصل الثاني: تشكّل قانون الاستهلاك التونسي
- 615 المبحث الأول: مكونات قانون الاستهلاك التونسي
- 615 الفرع الأول: النص العام
- 616 الفقرة الأولى: مفهوم المستهلك في قانون 1992
- 616 (1) ضبابية مفهوم المستهلك
- 618 (2) الوضعية الهامشية لمفهوم المستهلك
- 618 الفقرة الثانية: قصور السياسة الحمائية
- 619 الفرع الثاني: النصوص الخاصة
- 619 الفقرة الأولى: مستهلكو المنتجات والخدمات المالية
- 619 (1) مستهلك المنتجات والخدمات البنكية
- 620 (أ) الحق في الحساب البنكي
- 621 (ب) الحق في الخدمات البنكية الدنيا

622	2) منتجات وخدمات السوق المالية
622	أ) تحقيق الشفافية
623	ب) الإدارة الرشيدة
623	الفقرة الثانية: مستهلكو الخدمات العقارية
624	المبحث الثاني: آفاق تطوّر قانون الاستهلاك التونسي
625	الفرع الأوّل: تدوين قانون الاستهلاك
626	الفرع الثاني: تطوير محتوى قانون الاستهلاك
631	الفهرس الأبجدي
637	فهرس الموضوعات